





جامعة الحسين بن طلال للبحوث ، مجلة علميّة محكمة دوبرية تصدير عن عمادة البحث العلميّ والدّر إسات العليا الجلد (4) ملحق (1) 2019

تحديات الضبط الاجتماعي لسلوك العنف في الاسرة

إعداد الدكتورة: نجية مامش

جامعة : محمد بوضياف المسيلة

ملخص: تعد الاسرة الاداة الاساسية الاولى للتطبيع الاجتماعي، و تدريب الافراد على ضبط سلوكهم منذ مرحلة الطفولة المبكرة، و هي بذلك تساعد على الاعداد لقيام مجتمع مجتمعات سليمة، الا أنها في أدائها لهذه الوظيفة تواجه تحديات عديدة داخلية و خارجية في اطار ما تعرفه المجتمعات المعاصرة في ظل العولمة. بهذا جاءت هذه الورقة لبحث ما تواجهه الاسرة من تحديات داخلية بفعل ما تعرفه هذه الوحدة من تغيرات في البناء و الوظيفة و في اطار ما يعرفه المجتمع من تحولات سرعية متخذين من المجتمع الجزائري كنموذج.

Abstract: The family is the primary tool for social normalization and training individuals to control their behavior since early childhood. It helps to prepare for a healthy society of societies, but in doing so, it faces many internal and external challenges within the framework of what contemporary societies are aware of Globalization. This paper came to examine the internal challenges faced by the family because of what this unit knows of changes in construction and function and within the framework of what the society knows of the rational transformations adopted by Algerian society as a model.

مقدمة: إن الحديث عن الضبط الاجتماعي أصبح من الضروريات التي تفرضها تحديات العصر، و يمكن الإشارة إلى أهمية و ضرورة تحقيقه ضمن النسق التربوي للأسرة و غيرها من المؤسسات، نظرا لما له من فوائد تعود على الفرد و المجتمع، فهو يساعد وفق أهدافه الشاملة أولا على المحافظة على بقاء و استقرار النسق الأسري و الاجتماعي من جهة، كما يساعد على تحديد أنماط السلوك المرغوبة و المطلوبة في المجتمع و من ثمة محاربة أشكال السلوك المنحرف. لكن بالرجوع إلى الواقع المجتمع الجزائري، سرعان ما يتبين للمشاهد أنه يعيش فيما أسماه بعض الباحثين بالفوضى التربوية، نظرا للفروق الصارخة بين ما تدعوا إليه القيم و المبادئ و المعايير الثقافية للمجتمع، و بين ما هو كائن بالفعل و ما يجب أن يكون وفق ما تمليه تلك المعايير و القيم الاجتماعية، سواء ما تعلق باتجاه بعض الظواهر فيه كالجريمة و الانحراف الآخذة في التزايد بأنواعها المختلفة، أو ما تعلق منها بالسلوكيات الفردية اليومية كالكلام البذيء و العنف بمختلف مستوباته...الخ

إن أوضاع كهذه لدليل قاطع على أن منظومة القيم في المجتمع، وصلت إلى حالة من الضعف والانهيار والترهل، و ما من شك في أن وصول إلى هذه الحالة ناتج عن ضعف أداء المؤسسات الاجتماعية القائمة على تتشئة الأجيال و إعدادهم للتكيف و الاندماج في مجتمعاتهم، و تأتي الأسرة على رأس تلك المؤسسات باعتبارها الوعاء الأول الذي يحتضن الأجيال الصاعدة و المسئول الأول على أداء وظيفة التنشئة المطلوبة لتحقيق الهدف السامي المتمثل في



جامعة الحسين بن طلال للبحوث ، مجلة علمية محكمة دومهة تصدير عن عمادة البحث العلمي والدّبر إسات العليا المجلد (4) ملحق (1) 2019

مد المجتمع بأجيال منضبطة تحترم قيم و مبادئ المجتمع . و من هنا بدت الحاجة ضرورية و ملحة إلى بحث التحديات التي تواجه الأسرة في تحقيق وظيفة التنشئة السليمة و تحقيق الضبط الداخلي لدى الطفل الذي يعد من الآليات الاساسية التي تحد من سلوك العنف داخل الاسرة و خارجها، خصوصا في إطار ما يشهده هذا العصر من أحداث و تحولات سريعة أثرت على المجتمعات الإسلامية و وضع الأسرة فيها، و هو ما نحاول مناقشته من خلال هذه الورقة.

المبحث الاول: المقاربة النظربة للدراسة

1- الإشكالية: صاحبت ظاهرة العنف المجتمعات الانسانية منذ القدم كما تشير الى ذلك الكتب التاريخية، اذ لا يكاد يخلو مجتمع من هذه الظاهرة، الا أن استفحال هذه الظاهرة في الاوساط التربوية كالمدارس بمختلف مستوياتها و الجامعات، التي يفترض أن تعكس السلوك الحضاري الراقي للمنتسبين اليها سواء كانوا أساتذة، معلمين أو طلاب علم، يعد من المشكلات الخطيرة التي تواجه المجتمع الجزائري، اذ يعد العنف بمختلف أنواعه معول هدم في المجتمع لما يخلفه من عواقب نفسية، جسدية و اجتماعية تفتك بصحة و أمن المجتمع، مع الاشارة الى أن هذه الظاهرة تعرف انتشارا واسعا سواء على المستوى الاقليمي أو العالمي أدت الى ظهور مصطلحات جديدة في هذا السياق مثل العنف المدرسي و العنف الجامعي، و مع أن هذا العنف ارتبط بمؤسسات اجتماعية تربوية كالمدرسة و الجامعة الا ان جذور ظاهرة الم منبعها الأساسي يعود الى الأسرة المسؤول الأول عن تهذيب و صقل سلوك الفرد في المجتمع بل ان ظاهرة العنف المدرسي و الجامعى قد تكون امتداد لما يعرف بالعنف الاسري.

تعد الأسرة أهم وسيط من وسائط تنشئة و تربية الطفل، و هي المسئول الأول على تحويل الطفل من كائن بيولوجي إلى كائن اجتماعي، فالأسرة في قيامها بالوظيفة التربوبة تجاه الطفل تغرس فيه مجموعة القيم و المبادئ و المعايير الثقافية السائدة في المجتمع، و ذلك من اجل إعداده لان يتكيف و يندمج في الوسط الاجتماعي الخارجي و ليصبح عضوا فعالا فيه. و تشير الدراسات النفسية الى أن عملية تشرب الطفل لأسلوب حياة الجماعة يبدأ في وقت مبكر من حياته بين السنة الثالثة الى السنة السابعة، مما يدل على أهمية تأثير الأسرة في تكوين شخصيته و تربيته. لهذا فان نوع التربية المقدمة من طرف هذه المؤسسة خصوصا في السنوات الأولى من حياة الطفل تتأثر تأثرا مباشرا بما يلقنه الأبوين لطفلهما و خصوصا الاساليب المتبعة من أجل تحقيق ذلك، كما تعد الاسرة أداة من أدوات تحقيق الضبط الاجتماعي لدى الأبناء و هي عملية مصاحبة لعملية التنشئة الاجتماعية، حيث يساعد الضبط الاجتماعي اذا ما تحقق من طرف الاسرة على الحد من السلوكات المنحرفة في المجتمع مثل سلوك العنف. و باعتبار الأسرة واحدة من اللبنات الأساسية في المجتمع فإنها تتفاعل مع ما يوجد بهذا المجتمع من تغيرات على مختلف المستويات الثقافية، الاجتماعية، الاقتصادية و السياسية، فتتأثر به و تؤثر فيه. و مع التحولات السريعة و الهامة التي تعرفها المجتمعات المعاصرة، عرفت الأسرة تحولات هامة على مستوى البناء و الوظيفة حيث أن حجم الأسرة آخذ في التقلص نحو نمط الاسرة النواة، كما انحصرت وظائفها و تغيرت طريقة أدائها لبعض هذه الوظائف مثلما هو الحال بالنسبة للوظيفة التنشئة الاجتماعية. فقد عرفت هذه الأخيرة تحولات أساسية إذ أصبحت تتقاسمها العديد من المؤسسات الاجتماعية الجديدة كدور الحضانة و رياض الأطفال و المدارس على مختلف المستويات، و حتى وسائل الاعلام و الاتصال التي لا يكاد يخلوا منها بيت في الوقت الحالي نافذة يطل منها الطفل على العالم الخارجي بل على ثقافات أخرى تختلف



جامعة الحسين بن طلال للبحوث، مجلة علميّة محكمّة دومرية تصدير عن عمادة البحث العلميّ والدّبراسات العليا المجلد (4) ملحق (1) 2019

اختلاف جذري عن ثقافة المجتمع الأم. و باتساع الفضاء الذي يتحرك فيه الطفل فانه و من خلال احتكاكه و تفاعله مع جماعات مختلفة على المستوى الاجتماعي يتأثر في عملية تربيته بهذه الجماعات و ما تحمله من قيم و معايير ثقافية، يمكن للطفل أن يتشربها خلال مراحل نموه الأولى، مع العلم أن منابع تلك القيم و المبادئ الثقافية قد لا تمت بصلة لثقافة المجتمع بل قد تتعارض معه تعارضا صارخا، خاصة في إطار موجة العولمة الثقافية التي تتعرض لها المجتمعات المعاصرة. و هو ما أدى الى بروز ظواهر غريبة عما تمليه المعايير و القيم الاجتماعية مثل ظاهرة العنف في المؤسسات التربوية مشيرة بذلك الى اخفاق الاسر بالدرجة الاولى في أدائها لوظيفة تنشئة و ضبط النشء، نظرا للتحديات الداخلية و الخارجية التي تحول دون قيامها بهذه الوظيفة على أكمل وجه، و بالتالي جاءت هذه الورقة كمحاولة لبحث هذه الفكرة و الإجابة على التساؤلات التالية؟

- ما مفهوم العنف في المؤسسات التربوية، ما هي أشكاله و عواقبه ؟
 - ما مفهوم الضبط الذاتي و ما دوره في الحد من سلوك العنف ؟
 - كيف يمكن للأسرة أن تحقق الضبط الذاتي لدى أطفالها ؟
- ما هي التحديات الداخلية التي تحول دون أداء الأسرة لوظيفة الضبط الذاتي في إطار التحولات التي يعرفها المجتمع الجزائري؟
- ما هي التحديات الخارجية التي تواجه الأسرة في أدائها لوظيفة الضبط الذاتي في إطار التحولات التي تعرفها المجتمعات المعاصرة؟

بهذا يتمثل الهدف الرئيسي لهذا الورقة في الكشف عن مختلف التحديات التي تعيق الاسرة في عملية ضبط النشء على المبادئ و القيم الاجتماعية الصحيحة، سواء ما تعلق منها بالمحيط الخارجي للأسرة او ما ارتبط بالأسرة بحد ذاتها كبنية متغيرة. في حين تكمن أهمية الدراسة من الناحية العلمية في التعرف على معوقات الضبط الاجتماعي التي تواجهها الأسرة في ظل تحديات العصر و التغيرات السريعة التي تمر بها المجتمعات المعاصرة، بالإضافة إلى وضع خلفية نظرية لهذا الموضوع تنطلق منها بحوث مستقبلية، أما الأهمية العملية فتكمن في محاولة الوصول إلى فهم ظاهرة عجز الأسرة في أدائها لوظيفة الضبط الصحيحة تجاه الأجيال، و من ثمة الوصول الى اقتراحات و توصيات تساعد القائمين و المهتمين بهذا المجال على أخذ التدابير الصحيحة للتصدي لهذه المشكلة. و قد تم إتباع المقاربة المنهجية البنائية الوظيفة التي أرأيناها مناسبة للإجابة على أسئلة البحث، و هي مقاربة تعتمد على تحليل الوظائف التي تقوم بها مختلف البني الاجتماعية مثل الأسرة و التغيرات التي تطرأ عليها في إطار ما يعرفه البناء الاجتماعي الكلي من تحولات، و بالتالي فان البحث اعتمد على ما توفر من وثائق و سجلات و إحصائيات جاهزة حول موضوع البحث، أما منهجيا فقد تم اعتماد المنهج الوصفي لوصف أهم جوانب الموضع، من خلال استغلال بيانات بحث ميداني خاص حول الأسرة في الوسط الحضري و الذي اعتمد على عينة قصدية تتكون من 295 أسرة مأخوذة من احد الأوساط الحضرية الجزائرية . و بهذا جاءت هذه الورقة في ثلاث مباحث أساسية، حيث اشتمل المبحث الأول: على أدبيات البحث ، بينما اشتمل المطلب الثاني أهمية دور الاسرة في التنشئة الاجتماعية و عملية الضبط الاجتماعي، أما المبحث الثاني فتناول التحديات الخارجية التي تعيق الأسرة في أدائها لوظيفة الضبط الاجتماعي للنشء ، في حين جاء المبحث الثالث لكشف التحديات الداخلية للضبط الاجتماعي في الأسرة و انتهى البحث بعرض ختامي اشتمل على أهم النتائج و التوصيات.

2- تحديد المفاهيم:



جامعة اكحسين بن طلال للبحوث ، مجلة علميّة محكمّة دومربة تصدر عن عمادة البحث العلميّ والدّم إسات العليا المجلد (4) ملحق (1) 2019

2-1 مفهوم العنف : اختلفت التعاريف المقدمة لمفهوم العنف بانتلاف التخصصات العلمية و التوجهات النظرية لكل تعريف .

العنف من منظور اجتماعي: يعرف بأنه الإيذاء باليد أو باللسان، بالفعل أو بالكلمة، في الحقل التصادمي مع الآخر، ولا فرق في ذلك بين أن يكون فعل العنف والإيذاء على المستوى الفردي أو المستوى الجماعي، فلا يخرج في كلا الحالتين من ممارسة الإيذاء سواء باللسان أو اليد، وعليه فإن العنف هو ظاهرة اجتماعية، تاريخية، ينتجها الفاعل الفردي أو الجماعي. أ

1-1-2 مجالات العنف في المؤسسات التربوبة:

أ- العنف الاسري:

تعد الاسرة المؤسسة التربوية الاولى في حياة الفرد و يتمثل العنف الاسري في العنف الجسدي أو النفسي الذي يمارس ضمن إطار الأسرة الواحدة سواء من قبل الأب أو الأم أو الإخوة، حيث لا يوجد أي قانون أو عرف اجتماعي يمنع الأبوين من ممارسة الضرب أو أي شكل من أشكال العنف الجسدي في إطار ما يتبنيانه من أساليب تربوية .ويقصد بالعنف الجسدي كالضرب المبرح سواء باليد أو باستخدام أداة معينة .ورغم أن البعض يحاول إلصاق مثل هذا الفعل في الأسر غير المتعلمة أو غير المثقفة أو الفقيرة دون سواها، إلا أن ذلك غير دقيق، حيث تثبت الوقائع أن مثل هذه الممارسات تتم حتى بين الأسر المثقفة والمتعلمة وغيرها بدون استثناء ما يعكس وجود ثقافة تربوية غير صحيحة بوجه عام . كذلك هو الحال بالنسبة للعنف النفسي كالشتم والسباب والتقريع الحاد أو التعيير ، أو الحبس في مكان مغلق كالحمام مثلاً لساعات طويلة، أو غير ذلك من أساليب التعذيب النفسي التي تضاهي أحياناً ما يتبدعه أكثر المجرمين والمعذبين تمرساً. كذلك من بين أشكال العنف المنزلي تقرير مستقبل الأطفال باختيار الدراسة أو العمل الذي قد لا يتناسب مع ميولهم وقدراتهم وكذلك إجبارهم على العمل وترك الدراسة وما إلى ذلك من أمور. وتشير الدراسات أن أغلبية الناس يعتقدون أن الضرب التأديبي امر أساسي لتنشئة الأطفال، حيث أن 90% من الآباء يَضربون الأطفال لغاية 5سنوات بمعدل 3مرات أسبوعيا وأن 52% من الأطفال الذين أعمارهم 13 و14 سنة يضربونهم عادة، وأن 20% من الطلبة في المرحلة الثانوبة يضربون عادة من قبل آبائهم ، كما وأن 60% من الآباء يضربون أولادهم بالصفع على الوجه أو على اليدين أو المؤخرة وأن 20% يقومون بدفع الطفل أو بحمله من أحد أطرافه بعنف، وأن 15% يستخدمون العصا أو أية أداة منزلية لتأديب الطفل وأن 10% منهم يقومون عادة بقذف جسم ما، صادف أن يكون بيدهم على الطفل.

ب- العنف في المدارس و الأوساط التعليمية:

يقضي الاطفال في المجتمعات المعاصرة قدرا كبيرا من الوقت تحت رعاية أشخاص راشدين في الاوساط التعليمية، و للمدارس دور هام في حماية الأطفال ضد العنف، اذ من الضروري أن تهيئ الاوساط التعليمية بيئة آمنة تدعم و تعزز كرامة الاطفال و نمائهم. و يتعرض أطفال كثيرون الى العنف في الاوساط التعليمية و قد يتعلمون منها العنف و يتمثل العنف المدرسي في الأشكال التالية ":



جامعة الحسين بن طلال للبحوث ، مجلة علمية محكمة دوس، تصدير عن عمادة البحث العلمي والدّبر إسات العليا الجلد (4) ملحق (1) 2019

و يشمل العنف الذي يمارسه المعلمون، و غيرهم من موظفي المدارس، بموافقة صريحة أو ضمنية من وزارة التعليم و السلطات الأخرى، أو بدونها العقاب البدني و أشكال أخرى من العقوبة النفسية القاسية و المهينة. و العنف الجنسي و عنف الاقران. و يعتبر العقاب البدني، كالضرب بالسياط أو العصى، ممارسة متبعة في المدارس في عدد كبير من البلدان حسب تحقيق منظمة الامم المتحدة.

من أنواع العنف في المدارس أيضا ما يأتي في صورة مشاجرات في الملاعب أو عنف الاقران، و كثيرا ما يرتبط عنف الاقران بممارسة التمييز ضد التلاميذ الذين يأتون من أسر فقيرة أو مجموعات عرقية مهمشة، أو ضد الطلاب الذين يتسمون بصفات شخصية معينة (كالمظهر أو الاعاقة الجسدية أو العقلية) و يكون معظم عنف الاقران شفويا، لكن تقع فيه حوادث عنف جسدي أيضا. كما تتأثر المدارس أيضا بما يعرفه المجتمع من انتشار للجريمة كسلوك العصابات و الانشطة الاجرامية الاخرى سيما منها المخدرات.

العنف المرتبط بنوع الجنس ، و يكون موجها عموما ضد البنات، بواسطة الذكور من المعلمين و زملاء الدراسة. و يتزايد أيضا العنف الموجه ضد ذوي الميول الجنسية المثلية من الجنسين.

ج- العنف الطلابي و يقصد به الانماط السلوكية الهجومية أو القهرية ضد الآخرين، و تشمل الايذاء الجسدي أو الاساءة النفسية، أو الاستغلال الاقتصادي أو اتلاف الممتلكات العامة و الخاصة التي يقوم بها الطلبة ضد زملائهم أو مدرسيهم أو الاعتداء على قوانين الجامعة و ممتلكاتها أأ.

2-2- مفهوم الأسر:

اختلفت و تعددت تعريفات الأسرة حسب اتجاهات المفكرين و بيئتهم الطبيعية و انتماءاتهم الأيديولوجية و النظرية ، و قدم كل من " نيمكوف و أوجبورن " W.Ogburn & Nimcoff " كمتخصصين في دراسة الأسرة مجموعة الخصائص التي تميز الأسرة الإنسانية في النقاط التالية أن :

- 1- تكون الأسرة بين أشخاص متحدين برابطة الزواج أو الدم .
- 2- أفراد الأسرة يعيشون مع بعضهم تحت سقف واحد مكونين جماعة معيشية واحدة.
- 3- الأسر وحدة من التفاعل و العلاقات المتشابكة في تمثيلهم لدور محدد الزوج و الزوجة، الأم و الأب و الأبن و الابنة ، الأخ و الأخت .
 - -4 تحتوى الأسرة على ثقافة عامة نابعة من الثقافة الكلية للمجتمع.

عموما تعرّف الأسرة الإنسانية على أنها: "جماعة اجتماعية بيولوجية نظامية تتكوّن من رجل و امرأة (تقوم بينها رابطة زواجية مقررة) و أبنائهم. و من أهم الوظائف التي تقوم بها هذه الجماعة، إشباع الحاجات العاطفية و الجنسية، و تهيأت المناخ الاجتماعي الثقافي الملائم لرعاية و تنشئة و توجيه الأبناء (4)".

2-3- مفهوم الضبط الاجتماعي:

يمكن الاشارة الى الضبط الاجتماعي هنا بما يتوافق و موضوع البحث فقط نظرا لوجود اتجاهات كثيرة لضبطه حيث يعتبر الضبط الاجتماعي من الناحية الاجتماعية و الثقافية الوسيلة تُقرض عن طريقها القيود المنظمة و



جامعة الحسين بن طلال للبحوث ، مجلة علمية محكمة دومهة تصدير عن عمادة البحث العلمي والدّبر إسات العليا المجلد (4) ملحق (1) 2019

المتسقة نسبيا على السلوك الفردي، بهدف التوصل الى مسايرة الفعل للتقاليد و أنماط السلوك ذات الاهمية في أداء الجماعة لوظيفتها على نحو مستقر لا. لذلك قد تعتمد الصورة الاساسية للضبط الاجتماعي على موافقة الفرد أو تأييده لمستويات السلوك التي حددتها المعايير، و توقعات الدور بوصفها صائبة بملائمة و نتيجة لذلك فان عملية التنشئة الاجتماعية و ادماج المعايير الاجتماعية و القيم توفر المصدر اللازم للضبط الاجتماعي الايجابي.

و بهذا يعنينا في هذا الموضوع أن نحدد المفاهيم التالية المرتبطة بهذا التعريف للضبط الاجتماعي من الناحية الاجتماعية و الثقافية.

فالتنشئة الاجتماعية هي العملية التي يتعلم عن طريقها الفرد كيف يتكيف مع الجماعة عند اكتسابه للسلوك الاجتماعي المتفق عليه في المجتمع ألا.

أما القيم من الناحية الاجتماعية و بعيدا عن الاختلافات المعروفة في ضبط هذا مفهوم ؛ فهي تعد "مستوى أو معيار للانتقاء من بين بدائل أو ممكنات اجتماعية متاحة أمام الشخص الاجتماعي في الموقف الاجتماعي." و من الباحثين من يتناول القيم من خلال مؤشر السلوك على اعتبار أن القيم هي محددات لسلوك الفرد و أفعاله."

و تتمثل أهمية القيم في تنظيم المجتمع من خلال تنسيق سلوك الافراد اليومي حسب مقتضيات مصلحة المجتمع الذي يعيشوا فيه فضلا عن كونها تقوم بخدمة النظام الاجتماعي و استقراره.

2-3-1 أنواع الضبط الاجتماعى:

أ- الضبط الاجتماعي الداخلي:

يحدث عندما يتقبل الفرد المعايير و القوانين الاجتماعية للمجتمع و يدونها في ضميره و مشاعره و وجدانة، من خلال عملية التنشئة الاجتماعية منذ الصغر، و يستمر في الالتزام بها حتى ان لم هناك من يراقبه. و بالتالي يصبح الصبط الداخلي بمثابة الحصانة الخلقية و الدينية و الادبية ضد انحراف السلوك بما فيه العنف.

ب- الضبط الاجتماعي الخارجي:

و يمثل في مجموعة الجزاءات الاجتماعية رسمية و عرفية موجودة في المجتمع، تمارسها مجموعة أخرى أو تمارسها مجموعة امجموعة الجتماعية، كما يكافئ مجموعة اجتماعية كالأسرة على أعضائها لتردعهم من اقتراف أي سلوك ينافي القيم و المعايير الاجتماعية، كما يكافئ الممتثلين لها. و في هذا السياق يرى المختصون أن لكل مجتمع ضوابطه الخارجية سواء كانت رسمية او عرفية، مكتوبة أو شفوية أو رمزية تقوم بضبط سلوك الفرد من الانحراف أألا.

ج- أهداف الضبط الاجتماعي و علاقتها بالحد من سلوك العنف:

جاءت عملية الضبط الاجتماعي لحاجة المجتمعات اليها و ذلك من أجل كبح ميول و رغبات أفرادها اللامتناهية، و لعل أول اهداف هذه العملية هو تحقيق التزام الافراد بمعايير و قيم الجماعة من أجل المحافظة على تماسكها و استمراها.

تهدف عملية الضبط الاجتماعي من جهة أخرى الى صناعة النظام الذي في اطاره يستطيع الفرد أن يزاول مهامه الاجتماعية، و بالتالي يساهم بذلك بتحقيق الامن الاجتماعي في المجتمع، كما يعمل على دعم و تعزيز التماسك الاجتماعي داخل التنظيمات الاجتماعية من أجل استمراريتها و بالتالي تحقيق العدالة الاجتماعية. أما على المستوى الفردي فتمكن عملية الضبط الاجتماعي الى تطبيع الانسان ليصبح اجتماعيا بمعنى تضع حد للميول الغريزية و



جامعة الحسين بن طلال للبحوث ، مجلة علمية محكمة دوس، تصدر عن عمادة البحث العلمي والدّمراسات العليا الجلد (4) ملحق (1) 2019

الفطرية ليحل محلها الميول الاجتماعية التي تسمح للفرد بالتجاوب مع ما تمليه الحياة من القواعد و القيود و التزامات. و بهذا يمكن الضبط الاجتماعي بمختلف انواعه خصوصا الداخلي من الحد من السلوك المنحرف بما في ذلك العنف×i.

2-3-2 المقاربة النظرية لدراسة الأسرة و الضبط الاجتماعي:

و تركز النظرية البنائية الوظيفة في مسألة الضبط الاجتماعي على مكونات البناء الاجتماعي ودورها في الضبط الاجتماعي ، كما يركز على مفهوم التوازن الوظيفي بين النظم الاجتماعية وعلاقة هذه النظم بالضبط الاجتماعي . ويصور "لانديز" النظم الاجتماعية على شكل خط متصل نظري، يمثل أحد طرفيه التفكك الاجتماعي الذي يتسم بالفوضوية والنزعات الفردية، بينما يمثل الطرف الآخر التنظيم الاجتماعي الأكثر صرامة والذي يتميز بالاعتماد على السلطة المطلقة *.

كما اشار "تاي" Ney الى ان الطاعة و الامتثال هي الشيء الذي يجب ان يتعلمه الفرد، حيث يرى أن الطفل ليس لديه أي مفهوم عن حقوق أو معايير في المجتمع سواء ما يتعلق بالعادات أو القانون لذلك فالامتثال (و ليس الانحراف) هو الشيئ الذي يجب أن يتعلمه الطفل. و قد اشار "توبي" Toby الى ان الأسرة تعتبر من أهم المصادر في الضبط الاجتماعي المباشر و غير المباشر، كما أوضح أنه كلما زاد التكامل الاسري زادت قدرة الاسرة على ممارسة الضبط، و أن تعزل اطفالها عن التيارات المنحرفة. كما اشار هيرشي في نفس سياق هذه النظرية الى ان الافعال الاجرامية تحدث لان روابط الفرد بالمجتمع قد ضعفت و انكسرت، حيث ان الارتباط بالاشخاص خاصة المحافظين يعد الهم مانع للجريمة كما أضافة انه كلما زاد ارتباط الطفل بوالديه قلت امامه فرصة الانحراف، و بذلك فهو يرتبط بمعايير المجتمع الكبي. تلك كانت أهم النظريات في الضبط الاجتماعي ، ويتضح مدى التباين والاختلاف في نظرة علماء الاجتماع إلى طبيعة الضبط الاجتماعي ، في حين ركز سمنر على الأعراف والتقاليد ، واعتبرها الوسيلة الوحيدة والضابطة للمجتمع ، بينما أبرز كولي دور المثل والقيم في تحقيق الضبط الذاتي فضبط الجماعة ينبع من ضبط الفرد لذاته . أما لانديز فقد اهتم بالنظم الاجتماعية باعتبارها أدوات الضبط الاجتماعي الأعراف.

المبحث الثاني: التحديات الخارجية للضبط الاجتماعي في الأسرة

تواجه الأسرة في أدائها لوظيفة التنشئة الاجتماعية للأجيال بصفة عامة مجموعة من المشكلات و التحديات ترجع إلى عدة أسباب موضوعية و ذاتية تأتي على رأسها الرواسب الحضارية التي ورثتها المجتمعات العربية من المرحلة الاستعمارية أولا و من السياسات الاجتماعية و التربوية المختلفة المتبعة من طرف حكومات هذه الدول ثانيا، مما صعب على الأسرة في العموم القيام بتربية الأجيال الجديدة تربية قائمة على القيم و المبادئ الإسلامية الصحيحة. و نشير من خلال من خلال المعوقات الخارجية عموما إلى معوقات موجودة على المستوى الاجتماعي الكلي و التي عملت و تعمل على ضعف أداء الأسرة لوظيفتها التربوية عامة و التربية الإسلامية بصفة خاصة و قد تم حصرها في جملة من العناصر التالية:



جامعة الحسين بن طلال للبحوث ، مجلة علمية محكمة دومهة تصدير عن عمادة البحث العلمي والدّبر إسات العليا المجلد (4) ملحق (1) 2019

1- الرواسب الحضارية و الجهل بمبادئ التنشئة السليمة :

تعرضت الجزائر للاحتلال الفرنسي لمدة طويلة تزيد عن القرن، و كانت سياسة فرنسا في الجزائر تعتمد على محاور أهمها: التجهيل، والتنصير، والتفقير، والفرنسة، والتجنيس أي محاولة لطمس الهوية الوطنية بما فيها الدين و اللغة. وقد كانت الأرضية الاجتماعية جدباء بما اتبعته السلطات الفرنسية من سياسة تجفيف منابع العلم في البلد. فقد قضت على معظم معاهد التعليم والعلم من مكتبات وزوايا و مدارس وكتاتيب قرآنية. كما تعرضت المؤسسات الوقفية التي كانت مصادر التمويل الرئيسية للتربية والتعليم للهدم والمصادرة والتعطيل. و بهذا كانت النتيجة أن استقلت الجزائر و شعبها يتخبط في الجهل و الأمية و انتشار الخرافة بين الغالبية العظمى لسكانها، الذي بلغ عددهم ما يقرب العشر ملايين غداة الاستقلال.

أما بعد الاستقلال ورغم جهود الدولة للارتقاء بالوضع الاجتماعي للسكان الجزائريين خاصة جانبي الصحة و التعليم إلا أن الاهتمام كان موجها للأجيال الجديدة من خلال سياسة التعليم الإجباري و المجاني للطور الأول من التعليم، و مع توجيه اهتمامات متواضعة نحو تعليم الكبار و محو الأمية بالنسبة لهم. و ينتج عن هذه الظاهرة تدني المستويات التعليمية عدة معوقات أمام انجاز الأسرة لوظيفتها الاجتماعية، يأتي على رأسها عدم الإلمام الكافي للعديد من الأسر لاسيما الأسر من الفئات المتوسطة بتقنيات و فنون التنشئة الاجتماعية الصحيحة مما يجعل هذه الأسر غير قادرة على اعتماد طرق القويمة في تحقيق أهدافها في هذا المجال.

كما يتجلى اثر الأمية على التنشئة و الضبط الاجتماعيين في:

- قصور في الإعداد النظري للمرأة لممارسة دورها التربوي.
- قلة وعى المرأة بأهمية دورها التربوي و خطورة نتائجه على المجتمع.
 - انشغال الأم بممارسات ثانوبة تعطل وظيفتها الأساسية .

2- العولمة و الضبط الاجتماعي

يتفق العديد من علماء السياسة وعلم الاجتماع والإعلام.. على وصف العولمة بأنها مسار وديناميكية كوكبية، تاريخية، تحديثية... إنها ليست محض مفهوم مجرد، فهي عملية مستمرة، يمكن ملاحظتها باستخدام مؤشرات كمية وكيفية في مجالات السياسة، الاقتصاد، الثقافة والاتصال"⁽²⁴⁾. و لعل أول و أهم معاني العولمة هو عولمة العالم " أي صيرورة العالم واحدا" و تعد العولمة ظاهرة معقدة ومتعددة الأوجه و الأبعاد اقتصادية سياسية اجتماعية وثقافية أما عن هذا البعد الأخير و هو ما يهمنا في هذا البحث فيتجلى في عولمة القيم و أنماط السلوك و أشكال التعبير في الفن و الثقافة بمختلف فروعها و عناصرها، و تلعب وسائل الإعلام و الاتصال الجماهير و التكنولوجيات الحديثة للاتصال (الفضائيات و الانترنت) دورا بارزا في ذلك. (25)

و قد تأثرت الوظيفة الاجتماعية للأسرة بما أنتجته العولمة في مختلف المجالات من قيم جديدة و التي منها تحقيق الذات و الفردانية، و التميّز و التنافس، و النجاح الفردي و هي قيم متعارضة في مجملها مع القيم التي تقوم عليها مبادئ المجتمعات الاسلامية. و في هذا الإطار تحول هدف التشئة الاجتماعية في الأسرة من المحافظة على القيم التربوية الأصيلة في المجتمع و المستقاة بالدرجة الأولى من القيم الإسلامية كالتضامن و التعاون و التضحية ...



جامعة اكحسين بن طلال للبحوث ، مجلة علميّة محكمّة دومرية تصدىر عن عمادة البحث العلميّ والدّمراسات العليا المجلد (4) ملحق (1) 2019

إلى الحفاظ على قيم جديدة أنتجتها المؤسسات الحديثة و البديلة-السابقة الذكر - للتنشئة الاجتماعية و في مقدمتها المنظومة التعليمية بمختلف مستوباتها، و الاتصال و عالم الشغل في سيادة العولمة²⁶.

و لعل من الأسباب المكرس لتغلغل هذه القيم الجديدة إلى منظومة القيم التي يتربى عليه الجيل الجديد، تكيف المؤسسة التعليمية مع متطلبات السوق التي تستدعي وجود مثل تلك القيم ما يضطر المدرسة إلى أن تضع منذ البداية قيم مثل المنافسة و الفردانية و التميز و الكفاءة العالية ضمن أساسيات برامجها حتى يكون في إمكانها البقاء و التكيف مع الظروف الجديدة التي يتطلبها سوق العمل الجديد في إطار العولمة. و لنفس السبب تحاول الأسر التكيف مع الوضع الجديد المفروض عليها حتى تستطيع تحقيق متطلبات أخرى لأعضائها، فتكون مضطرة إلى التعامل و التكيف مع المفردات الجديدة للسوق و تسعى بالتالي إلى ترسيخها بواسطة عملية التنشئة الاجتماعية. (26)

3- ضعف دور المسجد:

يعد المسجد من أهم الدعائم التي قام عليها تكوين الفرد المسلم، و بناء المجتمع المسلم عبر التاريخ الطويل، فالمسلم يتربى في المسجد روحيا و أخلاقيا و اجتماعيا، و يمثل المسجد إحدى المؤسسات الهامة في تساهم بقوة في غرس القيم و المعايير التي تعمل على تحقيق ما يعرف بالضبط الذاتي، و لا يقل الدور الذي يقوم به عن دور الأسرة أو المجتمع أو وسائل الاعلام، و قد تراجع دور المسجد في المجتمعات العربية الإسلامية لعدة أسباب من أهمها:

وجود مؤسسات بديلة تقوم بالدور الذي كان يقوم به المسجد سابقا؛ مثل المؤسسات التربوية بأطوارها المختلفة، و وزارات و مؤسسات الشؤون الاجتماعية و القضائية و الأمنية التي تضطلع بمختلف المهام التي كانت تعد من مهام المسجد سابقا. من جهة أخرى فان ظهور وسائل الإعلام المختلفة التي ألغت الدور الإعلامي للمسجد و اقتصار مهمة المسجد على الصلاة و العبادة و الوعظ و الإرشاد من طرف أئمة يمتهنون تلك الوظيفة للكسب، ما قد ينفر الناس منهم. في حين لعب الإشراف الحكومي المطلق على المساجد و وضع القيود عليها، بتحديدها للأوقات التي تفتح فيها للناس دورا أساسيا في تراجع دور المسجد في المجتمع.

هذا الوضع لا يمكنه أن يساعد على قيام الأسرة بدورها الاجتماعي خصوصا تلقين الطفل و تدريبه على جملة الأوامر و النواهي الدينية التي أثبتت الدراسات دورها الفعال في تحقيق الضبط الاجتماعي الذاتي و الذي يعد من اهم أشكال الضبط التي تساعد على الحد من السلوك المنحرف في المجتمع ألا أغلبية و ينعكس ذلك في عدم اهتمام الآباء بالتعليم القرآني لأبنائهم و اكتفائهم بتسجيلهم في التعليم النظامي، حيث أن أغلبية الأسر المستجوبة لم يتلقى فيها الزوجين التعليم قرآني. وهذا يمكن أن يكون له الأثر الواضح على نوع التربية التي يتلقاها الطفل خصوصا في السنوات الأولى من حياته، و هي الفترة التي يؤكد أغلبية المفكرين و الباحثين على أهميتها و خطورتها.

4- تطور و انتشار وسائل الإعلام الحديثة:

لقد تطوّرت تكنولوجيا الإعلام بشكل سريع وجذري منذ تسعينات القرن العشرين، وكان لانتشار الأقمار الصناعيّة من ناحية ولنمو تكنولوجيا الإعلاميّة تأثيرهما الواسع على مختلف مجالات الحياة بما في ذلك على الحياة الأسرية و المدرسيّة، كما أنّ الانترنت أصبح يمثل وسيلة إعلاميّة متكاملة تجمع بين الصورة والصوت والنصّ المكتوب وتكتسح مختلف الفضاءات وتهتمّ بمختلف حقول المعرفة.



جامعة الحسين بن طلال للبحوث ، مجلة علميّة محكمّة دومهة تصدير عن عمادة البحث العلميّ والدّير إسات العليا المجلد (4) ملحق (1) 2019

لقد أصبحت وسائل الإعلام و خاصة مع التطور التكنولوجي السريع (المذياع، التلفزيون، و الانترنت...) تؤثر في التنشئة الاجتماعية للأجيال الصاعدة بشكل واضح و لعل أكثرها تأثيرا و فاعلية هو التلفاز -باعتباره الوسيلة الأكثر شعبية- و بالذات على الأطفال حيث أن له دور في تنمية خيالهم و أحاسيسهم و مواقفهم و اتجاهاتهم أكثر مما تؤثر عليهم الأسرة و المدرسة، و ذلك بسبب مشاهدهم البرامج المنبثة من هذا الجهاز لفترة طويلة من الزمن في اليوم الواحد كما تؤكده التحقيقات الحديثة، إذ أصبح الجهاز الترفيهي المفضل بالنسبة لهم بل انه أصبح يؤدي الوظيفة الترفيهية في الأسرة المعاصرة. و ما من شك أن لهذا الجهاز و ما يبثه من برامج، تأثيرا على الاتجاهات و القيم و المعايير التي سيكتسبها الطفل، إذ تؤثر البرامج التلفزيونية على تفكير الطفل بحيث تجعله مستقبلا لا مرسلا للأفكار و التصورات. 29 و أمام ضعف و قلة البرامج المحلية التي من شأنها أن تنشر ثقافة المجتمعات الإسلامية و تعمل على ترسيخها، تتجاوز هذه الوسائل فيما تقدمه من ثقافة لمستقبليها حدود بيئتهم المحلية، إلى بيئة لا هوية محددة لها، ولا ضوابط واضحة تحكمها، وصار لها الكلمة الأولى في تحديد أخلاق الأجيال وثقافتها. فالاتصال الثقافي عملية تسهم في إحداث تغير اجتماعي واسع النطاق خاصة في الثقافات المستقبلة، و يبدأ تأثير هذا الاتصال في الأفكار، المعتقدات السياسية، الدينية أحيانا، أساليب الحياة، التكنولوجيا ... الثقافية و يتضح التأثير الكبير لهذه الوسائل على المجتمع العربي في تقليد أبنائه لما يرون من لباس وسلوك وتعامل وعلاقات غير أخلاقية و سلوكات العنف و الانحراف يرفضها دينهم ومجتمعهم. فاليوم هناك تذمر من قبل الآباء على" الانفلات الأخلاقي "عند الشباب و الفتيات العربيات. بينما المشكلة تكمن أولا وأخيرا في عدم تماشي أغلبية ما يبث عبر هذه الوسائل من أفكار و اتجاهات تختلف في مضمونها عن المبادئ و القيم المحلية. بالإضافة إلى قلة مراقبة الآباء للأبناء أثناء استخدامهم لهذه الوسائل.

5- فساد الشارع و جماعة الرفاق:

إن ما يحصل في الشارع من خير أو شر، هو ثمرة لما يحصل في الأسرة والمدرسة، وسائر فئات المجتمع، فإذا كان المجتمع نظيفاً في أخلاقه ومعاملاته، انعكس ذلك على الشارع، والمقصود بالشارع أماكن تجمعات الناس العامة، كالأسواق ووسائل المواصلات ومراكز التصنيع وغيرها.

وللشارع تأثيره على الطفل، كغيره، فقد يربى الطفل تربية طيبة في المدرسة والأسرة، ولكنه إذا خرج إلى الشارع و وجد فيه من الفساد والمغريات الداعية إليه، ما يهدم تربيته الصالحة، و هو ما أشار إليه ابن قيم الجوزية في تحذيره من أصحاب السوء و خطورة إهمال الآباء لهذه المسألة³⁰.

ولا شك أن الصغير، إذا خرج إلى الشارع، فوجد الانحراف منتشراً فيه من الكبار والصغار، تأثر به وانحرف، وإن كان يجد في أسرته ومدرسته تربية تخالف ذلك، بخلاف ما إذا وجد الشارع نظيفاً، يتورع الناس فيه عن المنكر، أو ينكرونه إذ حدث، فإن ذلك يؤثر فيه الكره للمنكر. فينشأ الأطفال والمراهقون في تلك البيئة الخطيرة، و ما تحتويه من المسارح والمراقص، وأماكن الدعارة والخمارات والمخدرات، ويعزفون عن حلقات العلم، وعن ارتياد المساجد التي هي منطلقات العلم والإيمان، ومحاضن الفكر الصافي والأدب. 31



جامعة اكحسين بن طلال للبحوث ، مجلة علميّة محكمّة دومرية تصدمر عن عمادة البحث العلميّ والدّمرإسات العليا المجلد (4) ملحق (1) 2019

المبحث الثاني: التحديات الداخلية: وهي مرتبطة بالتحولات على مستوى بناء و وظائف الأسرة المعاصرة، و التي لها علاقة مباشرة بدور الأسرة في أدائها لوظيفة التنشئة و الضبط الاجتماعي و تم اختصارها فيما يلي:

1- الانتقال من نمط الأسرة الممتدة إلى نمط الأسرة النواة:

تعرف المجتمعات العربية اليوم بما فيه الجزائر انتشارا واسعا لنمط الأسرة النواة خاصة في المناطق الحضرية، و التي تتميز بانحصار دورها في الزوجين و أولادهما الصغار، و غالبا ما تتحدد علاقاتها بكل من أسرتي الزوج و الزوجة، كما أصبح الأطفال غالبا ما يقضون معظم الوقت بعيدا عن الأسرة، سواء في المداس أو النوادي أو ما شابه ذلك.

فبناء الأسرة الكبيرة آخذ في التلاشى في معظم مجتمعات العالم بما في ذلك المجتمعات العربية الإسلامية ، و أكدت بعض الدراسات المختصة في هذا المجال أن الظهور الحالي للأسرة في صورة تجمع لعدد من الأقارب يفوق الزوجين و أبنائهما، خاصة من جيل الآباء، لا يعني استمرار وجود الأسرة الممتدة بصورتها التقليدية المحضة، إنما قد تضطر الظروف الاجتماعية التي تحيط بأفراد الأسرة إلى تشكيل ذلك النوع من التجمع كأن يقيم الأبناء مع آبائهم مباشرة بعد الزواج بسبب الحالة الاقتصادية أو عدم توفر السكن أو بسبب استمرارية مسؤولية الأبناء نسبيا على أقاربهم المباشرين، مثل مسؤولية الابن في إعالة والدته في حالة موت الأب. لكن بمجرد أن تسمح لهما الظروف للاستقلال عن الأهل، في هذه الحالة، فإنهما لا يترددان في ذلك (32).

و يمكن أن تتضح علاقة هذا التحول في أن عملية الضبط الاجتماعي للصغار كانت تمارس من طرف الجماعة القرابية التي يمكن أن تضم بالإضافة إلى الأبوين الأجداد و الأعمام، و بذلك يجد الناشئ نفسه محاطا و من كل جانب بأعضاء من القرابة الذين يعملون على توجيهه التوجيه الصحيح المتوافق مع المبادئ و القيم الاجتماعية السليمة، و هو ما يمكنه أن يزيد من قوة الضبط الداخلي، في حين أن في الأسرة النواة تخف فيها حدة الضبط الاجتماعي نظرا لانحصاره في الطرفين الأساسيين للأسرة (الأب و الأم) و لأوقات محدودة في اليوم، باعتبار أن الأب قد يغيب طيلة اليوم عن البيت بحكم نظام العمل، و قد تغيب الأم كذلك إذا ما كانت تمارس نشاط مهني خارج البيت، في حين يبقى الطفل في هذه الحالة فريسة إما لوسائل الإعلام أو عرضة لثقافة الشارع.

2- تغير وضع المرأة في الأسرة:

اختلف الباحثون في تفسير العوامل المحددة لوضع المرأة في المجتمع و منه في الأسرة ، حيث يذهب البعض إلى اعتبار أن النظام الاجتماعي العام و المشاركة في الإنتاج و الموقع في البنى الاجتماعية هي متغيرات أساسية او مستقلة، تتحدد من خلالها مكانة المرأة بالإضافة الى الإرث الحضاري ؛ المتمثل في العادات و التقاليد و الأعراف الاجتماعية و النزعات النفسية، فكلها تعتبر متغيرات وسيطة و متداخلة : بينما ينظر الى موقع المرأة في هذا الإطار على انه المتغير التابع ، الذي يتأثر بهذه العوامل و بتغيّره يؤثّر فيها (33). و بالتالي فان معرفة وضع المرأة و مؤشراته يتطلب التعرف على الجوانب الديموغرافية و التعليمية و الثقافية التي يتميز بها المحيط الذي تعيش فيه، و نظرا للتغيرات التي عرفتها المجتمعات العربية في مختلف هذه الجوانب فان مكانة المرأة فيها عرفت بدورها تغيرات هامة تختلف باختلاف الأوساط الاجتماعية. و لعل من أهم مظاهر تغيّر مكانة المرأة في المجتمع الجزائري مثلا التعليم: اذ توضح التعدادات المختلفة أن نسب تمدرس الإناث في الجزائر انتقلت من 9.66% فقط سنة 1966 الى 80.73 سنة



جامعة الحسين بن طلال للبحوث ، مجلة علمية محكمة دومهة تصدير عن عمادة البحث العلمي والدّبر إسات العليا المجلد (4) ملحق (1) 2019

1998، أي أكثر من الضعف خلال ثلاثون سنة بالتقريب، و ذلك مرورا بـ 59.6% سنة 1977 و بـ 71.56% سنة 1998 و يعكس تطور هذه النسب قفزة نوعية في تعليم الفتاة الجزائرية. كما أن ارتقاءها في السلم التعليمي عرف تطورا ملحوظا خاصة بالنسبة للثانوي و الجامعي. فعلى مستوى التعليم الثانوي يلاحظ الارتفاع المكثف لنسبة التمدرس البنات المقدرة بـ 58.38% سنة 2006. أما على مستوى التعليم الجامعي، فقد قدرت نسبة الطالبات في الدخول الجامعي لسنة 2006–2007 بأكثر من 69% وبلغت نسبة البنات المسجلات في الدراسات العلمية والتكنولوجية بـ 85% وبلغت نسبة البنات المسجلات في الدراسات المسجلات في الدراسات ما بعد التدرج 34.6%.

أما فيما يتعلق بالتشغيل فقد ارتفعت نسبة النساء النشطات بشكل كبير خاصة خلال العشرية الأخيرة مقارنة بنسبة الرجال وقد كان للنمو المحقق في مجال التعليم بالنسبة للإناث، أثر واضح على تزايد نصيبهن في مجال التشغيل حيث انتقلت عدد الناشطين من النساء من 0.109 مليون ناشط سنة 1966 الى 1.41 مليون سنة 1998، كما ارتفعت نسبة النساء في بعض الفروع والأسلاك المهنية مثل التعليم والتربية أكثر من 60% (سنة 2007)، الصحة 60% (سنة 2007)،

و ما من شك في إن هذا التحول في مكانة المرأة له علاقة لا يمكن تجاهلها على تنشئة الأبناء وتحقيق مبدأ الضبط الذاتي لديهم، سواء من خلال المكتسبات التعليمية للمرأة التي يكون لها الأثر المباشر على ما ينشّأ عليه الطفل في المراحل الأولى من حياته، هذا فيما يتعلق بطبيعة تكوين المرأة. أو من خلال دورها في التربية الذي ما من شك أنه سيتراجع من خلال ممارسة المرأة لنشاط مهني خارج إطار الأسرة، و هو ما يحدث بالفعل في أغلبية الأسر التي تكون فيها المرأة عاملة لساعات طويلة، ما يضطرها إلى الاستعانة بالمربيات اللاتي و إن قمن بالمهمة الموكلة إليهن فإنهن لا تتجاوزن حدود التربية الجسمية، لأنه لا يتوفر في اغلبهن شروط المربي الذي يعمل على تحقيق أهداف التربية الصحيحة بكل أبعادها، و هو ما يكون له الدور الفعال في ضبط سلوك الفرد داخل الاسرة.

3- تغير مكانة الطفل في الأسرة:

ظهرت في القرن التاسع عشر آفاق مفهوم جديد للطفولة و كان لانتشار التعليم والمدارس الأثر الأكبر في تحسين أساليب التعامل مع الأطفال. و احترامهم و الاعتراف بخصوصيتهم، و منذ نشوء منظمة الأمم المتحدة برز الأطفال على أجندة حقوق الإنسان كفئة مستقلة الأمر الذي أتاح تطوير إطار قانوني دولي لنشر و حماية حقوق الطفل فأصبح الطفل فئة اجتماعية مستقلة ³⁶، مع الإشارة إلى أن رسالة الإسلام تعد أول التشريعات التي ضبطت حقوق الطفل و واجباته.

و قد ظهر في القرن الحالي اهتمام كبير من طرف دول العالم بما فيها الدول العربية بوضع الطفل في الأسرة و المجتمع ، حتى لقد سمي القرن العشرين "بقرن الطفل"، و أصبحت ظاهرة العناية و الاهتمام بالطفل من المقاييس التي تحدد درجة تحضر الشعوب و تقدمها، نظرا لوعي هذه الدول بان الأطفال اليوم هم رجال الغد بصلاحهم يصلح مجتمع الغد و بفسادهم يفسد هذا المجتمع، لهذا اهتمت المجتمعات المعاصرة بوضع السياسات تخص تحسين وضع الطفل في الأسرة و المجتمع مثل وضع قوانين تتعلق بتشغيل الأحداث.

عُرِفت مكانة الأطفال في الأسرة العربية التقليدية بالدونية، باعتبار أن بنية الأسرة التقليدية تقوم على أساس العمر و الجنس، فالصغار تقليديا عيال على الكبار و توجب عليهم الطاعة شبه مطلقة في علاقة سلطوية. و يتم التواصل بطريقة عمودية تحت طابع الأوامر و التبليغ و توجيه التعليمات و التلقين و المنع و التحذير و التخويف...الخ. كما قد



جامعة الحسين بن طلال للبحوث ، مجلة علمية محكمة دومهة تصدير عن عمادة البحث العلمي والدّبر إسات العليا المجلد (4) ملحق (1) 2019

يقترن هذا التواصل العمودي بالعقاب و الحرمان و الغضب و الإخضاع ... أما التواصل من تحت إلى فوق أي من الأبناء إلى الآباء فيأخذ طابع الترجي و الإصغاء و الانصياع و التذلل... مقترنا بالبكاء و الكبت و الصمت و الأبناء إلى الأبناء إلى الأسرار و المشاكل و المسايرة و الرضوخ... و كل ذلك هو نتاج علاقة الاستبداد التي تعتمد فلسفة تربوية تقوم على أسلوب الترغيب و الترهيب و ليس على الإقناع. و هذا غالبا ما يكون منتشرا لدى طبقة العمال و الفلاحين (الطبقة الوسطى) في إطار انتشار نمط الأسرة الممتدة. في حين أن المشاركة و الاستشارة و التعبير العفوي يزداد بازدياد العلاقات الديموقراطية و انتشار نمط الأسرة النواة التي تتجه نحوها المجتمعات العربية اليوم. (38) و في إطار التغيرات الاجتماعية التي تمر بها الأسر المعاصرة فان امتيازات الأطفال آخذة في التزايد يوما بعد يوم داخل بيئة الأسرة نفسها. فعلى الرغم من إن الأطفال القصر مازالوا – من الناحية القانونية يخضعون لسلطة الأب (أو سلطة الوالدين)، إلا أنه أصبح بإمكان أولئك الأطفال اكتساب امتيازات جديدة متزايدة باستمرار في إطار ما تولده الحياة المعاصرة من متطلبات جديدة، و هو ما قد يكون له الدور الفعال في زيادة حدة الصراع الفكري بين جيل الآباء و جيل الأبناء، ينعكس في إمكانية التضارب بين ما يريد الآباء تلقينه لأبنائهم من قيم و بين ما يقتنع به الطفل من قيم دخيلة الغربي حتى بين أبناء الأسر المتدينة، و عدم قدرة هذه الأخيرة على ضبط سلوك أبنائها بحكم الليونة في التعامل مع الأبناء، المبالغ فيها.

4- تراجع السلطة العائلية:

هناك عوامل كثيرة أدت إلى تغير السلطة في المجتمعات العربية المعاصرة أغلبها يعود إلى التغيرات البنائية و الوظيفية التي عرفتها الأسرة من أهمها تفكك الأسرة الممتدة إلى اسر نووية صغيرة الحجم، خروج المرأة للعمل، و تغير نظرة المجتمع التقليدية لمكانة المرأة سيما في الأوساط الحضرية، كما أن المسؤولية الاقتصادية أخذت في التغير بالنسبة للرجل و المرأة و الأبناء، بالإضافة إلى أن انتقال أغلبية الوظائف التي كانت تعد من مهام الأساسية للأسرة التقليدية كوظيفة الحماية و الدفاع و الوظيفة التربوية كل هذه التغيرات أدت إلى ضعف السلطة العائلية و مسؤوليتها عن سلوك أعضائها.

إن تراجع السلطة الأبوية تجاه الأطفال في المجتمعات المعاصرة، مرتبطة ارتباط وثيق بالتغيرات السابقة التي تمر بها الأسرة المعاصرة و هو ما يساعد على تخفيف حدة السلطة العائلية على الطفل، و بالتالي فان الطفل يمكنه الإفلات من المراقبة المباشرة من طرف الأسرة هذه الأخيرة التي يمكن اعتبارها بمثابة القائم على الجانب التطبيقي لمبادئ التربية الإسلامية و من دونها تبقى التربية الاسلامية بالنسبة للطفل بمثابة المعلومات النظرية التي يهتم الطفل التلميذ في المدرسة أو في أي مستوى تعليمي آخر بحفظها من اجل النجاح في الدراسة، أكثر من تعلمها كمبادئ أساسية يتحلى بها الفرد في حياته اليومية.

خاتمة

إن الأسرة هي اللبنة الأولى في البناء الاجتماعي وهي ظاهرة اجتماعية قديمة قدم الإنسان على هذه الأرض من لدن آدم وحواء عليهما السلام وإلى أن يشاء الله وهي أيضاً مجتمع صغير يمكن من خلاله فهم طبيعة المجتمع القائمة فيه لأنها كوحدة بناء في المجتمع تؤثر فيه وتتأثر به ولا نبالغ إذا قلنا أن معظم المشكلات الاجتماعية وحلولها يمكن



جامعة اكحسين بن طلال للبحوث ، مجلة علميّة محكمّة دومرية تصدىر عن عمادة البحث العلميّ والدّمراسات العليا المجلد (4) ملحق (1) 2019

أن نربطها بعوامل مرتبطة بالمواقف الأسرية ولا يمكن أن نتصدى للمشكلات التي تواجه المجتمع من دون أن نبحث في مشكلات الأسرة ونقوّمها و قد عني الإسلام بالأسرة عناية كبيرة بداية من اختيار الزوج لزوجته وتربية الأبناء ورعايتهم وتأهيلهم للقيام بدورهم في الحياة ذلك لأن الإنسان عادة ما يكتسب الأساليب السوية للسلوك والتفكير من خلال تفاعله الاجتماعي واحتكاكه بالآخرين، و أن الأبوين هما الوكلاء الأوائل في القيام بهذه العملية. إلا أن الأسرة في قيامها بهذه المهمة تواجه مجموعة من العراقيل التي تمنعها من تحقيق أهداف التربية الإسلامية، كما خلصت إليه نتائج هذا البحث، فمن هذه العراقيل ما يرتبط بالمحيط الذي تتواجد فيه الأسرة، باعتبار أن الأسرة هي نتاج لمجتمعاتها، و لعل من أهم العوائق التي حالت و تحول دون تربية النشء على القيم و المبادئ الإسلامية في هذا الجانب مايلي:

الرواسب الحضارية الموروثة من المرحلة الاستعمارية خاصة بالنسبة للدول المغاربية و الجزائر على وجه الخصوص، لأن ضرب الثوابت الثقافية (اللغة و الدين) كانت مقصودة و مستهدفة من طرف الاستعمار ما أدى إلى انتشار الأمية و الجهل و الخرافة، و كانت نتيجة ذلك غياب التربية الروحية و الخلقية للأجيال عند الغالبية العظمى من الأسرة، باعتبار أن فاقد الشيء لا يعطيه. أمام هذا العائق الكبير، المتمثل في الغراغ الروحي لغالبية الأجيال يأتي التحدي الثاني المتمثل في العولمة الثقافية، الهادفة إلى نشر القيم الثقافية الغربية المتعارضة مع روح الإسلام و المبادئ الإسلامية، لتزيد من حدة الوضع، خاصة و أن ذلك الفراغ الروحي شكل محيطا خصبا لتغلغل القيم الغربية. و يأتي التحدي الثالث المتمثل في الانتشار الواسع تكنولوجيا الإعلام و الاتصال، ليزيد من قوة التحدي السابق من خلال تسهيله لعملية الاتصال الثقافي بين مختلف الشعوب ما من شانه أن يزيد من حدة انتشار المبادئ و القيم الغربية و ترجع القيم و المبادئ الإسلامية أمام ضعف الإعلام العربي الإسلامي. أمام هذه الوضعية نشير إلى تراجع دور المسجد في المجتمعات العربية الإسلامية و هو ما يشكل أحد أهم العراقيل في وجه تحقيق الأسرة للتربية الإسلامية المسجد في المجتمعات العربية الإسلامية و هو ما يشكل أحد أهم العراقيل في وجه تحقيق الأسرة المتراح الذي أصبح المسرحا لتجرب مختلف الرسائل التي يتلقاها الفرد من الثقافات الغربية عبر وسائل الإعلام و هو الغالب في شوارع المدن الكبرى في الدول العربية. و بالتالي فان الأسر التي يتسم محيطها الاجتماعي بهذه السمات تكون هذه الأخيرة بمثابة العوائق التي يحول دون أدائها لوظيفتها في تربية النشء على مبادئ و قيم الدين الإسلامي.

بالإضافة إلى عراقيل المحيط الخارجي، فان الأسرة العربية تعرف تحولات سريعة و عميقة مرتبطة ارتباطا وثيقا بالتحولات الحاصلة على مختلف المستويات الاجتماعية الاقتصادية ، الثقافية و السياسية، حيث شكلت هذه التحولات في بعض جوانبها عوائق أمام تحقيق الأسرة لوظيفة التربية السلامية للنشء، و تأتي التحولات البنائية الوظيفة للأسرة العربية على رأس القائمة حيث أن انتقال الأسرة من الناحية البنائية من نمط الأسرة الممتد إلى نمط الأسرة النواة إلى تراجع عملية الضبط الاجتماعي لأفرادها و هي العملية التي لها دور كبير في انتهاج الأفراد للسلوك المتوقع منهم وفق تقافة المجتمع. أما من الناحية الوظيفية فان المجتمعات الحديثة سلبت الأسرة الكثير من وظائفها و على رأسها الوظيفة التربوية التي أصبحت تقوم بها المؤسسات المتخصصة و في سنوات مبكرة من حياة الطفل، ما يجعل هذا الأخير و أسرته يكتفيان بالزاد الضئيل الذي تقدمه المدرسة و الذي لا يكفي لتحقيق أهداف التربية الإسلامية للنشء، بينما تبقى الأسرة مسئولة على إنجاب الأطفال و العناية بهم إلى سن الالتحاق بالمدرسة. و من بين التحولات الأساسية في الأسرة و أخطرها على التربية الإسلامية للنشء تغير مكانة المرأة في الأسرة و المجتمع و ما له من آثار في تراجع دورها في و أخطرها على التربية الإسلامية للنشء تغير مكانة المرأة في الأسرة و المجتمع و ما له من آثار في تراجع دورها في



جامعة الحسين بن طلال للبحوث ، مجلة علمية محكمة دورية تصدر عن عمادة البحث العلمي والدّر إسات العليا الجلد (4) ملحق (1) 2019

تربية النشء خاصة بعد خروجها للعمل. بالإضافة إلى ذلك فان أسلوب الحياة في الأسرة المعاصرة أدى إلى تغير مكانة الطفل فيها، و بالتالي تغير أساليب و طرق تربيته التي أصبح فيها الكثير من اللين و التساهل ما من شأنه أن يؤثر تأثيرا سلبيا في تربيته. و أمام هذه التحولات البنائية و الوظيفية في الأسر المعاصرة عرفت السلطة العائلية تراجعا كبيرا عما كانت عليه و هي الآلية التي من شأنها أن تساعد على التحكم في تحقيق الأهداف المسطرة من طرفها كهدف التربية الإسلامية للأبناء. هذا فيما يتعلق ببعض المعوقات الداخلية و الخارجية بالنسبة للأسرة.

في الأخير يمكن القول أنه الأسرة على قدر أهميتها في المحافظة على النوع البشري، و المحافظة على ثقافة المجتمع بقيمها و مبادئها، من خلال العمل غرسها في الأجيال الجديدة بالطرق الصحيحة، فإنها لا تستطيع أن تحقق تلك المهمة إلا في إطار سياسة شاملة تعينها على تحقيق ذلك الهدف السامي، بحيث تتضافر جهود كل الأطراف التي لها دور في تربية النشء من مدرسة و وسائل الإعلام ومساجد، بالإضافة الى محيط ملائم لتحقيق ذلك الهدف، حتى تستطيع هذه البنية من أداء وظيفتها السامية التي تحافظ على تحقيق الأمن الاجتماعي.

الهوامش:

- 1 حميد ، بشير ناطر ، ظاهرة العنف في المجتمع المعاصر ، مراجعة نظرية ، دراسات إجتماعية ، السنة 2009 ،ص 23.
 - ¹ -هيئة الامم المتحدة العنف ضد الطفل ص 22. ⁻
- 1 كمال حوامدة، العنف الطلابي في الجامعات الأردنية، مؤتمر عمادات شؤون الطلبة في الجامعات العربية، الاردن، جامعة الزرقاء، 2003، ص89.
 - ¹ إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع العائلة، دار وائل للنشر، ط1، 2005، عمان، ص ص 44-46.
 - 2- تحد عاطف غيث ، قاموس علم الاجتماع ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الاسكندرية ، 1979 ، ص 176 .
 - 1 الاسرة كأداة للضبط الاجتماعي، ص ص 23-24.
 - أ محد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، ص 304.
 - 1 ارتقاء القيم ، ص ص 33، 46.
 - · معن خليل عمر، الضبط الاجتماعي، الطبعة الأولى، عمان : دار الشروق ، 2006، ص 47.
 - · احمد الخشاب ، الضبط الاجتماعي : أسسه النظرية وتطبيقاته العملية ، مكتبة القاهرة الحديثة ، ط2 ، القاهرة ، 1968، ص 34.
 - 1 جابر سامية محمد، القانون والضوابط الاجتماعية، الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية، 1
 - 1 سامية مصطفى الخشاب، النظريات الاجتماعية و دراسة الاسرة، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية : القاهرة، 2008،ص ص 164-160.
 - 24 السيد يسين "في مفهوم العولمة". المستقبل العربي. العدد: 288 فيفري 1998. ص:06.
 - ²⁵ العياشي عنصر، الاسرة في الوطن العربي من الأبوية الى الشراكة، مجلة عالم الفكر، العدد 3- المجلد36، مارس 2008، ص298.
 - ²⁶ العياشي عنصر ، ص 301.
 - ²⁷ العياشي عنصر، ص 301.
 - 1 بن عبد الله الزامل محمد، الدين و الضبط الاجتماعي، وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، جامعة الملك سعود، 2004، ص9.
- ²⁹- عبد المجيد بن مسعود، القيم الإسلامية التربوية في المجتمع المعاصر، نقلا عن علي عيسى عثمان،كتاب الامة، العدد 67، وزارة الاوقاف و الشؤون الدينية، رمضان، 1419هـ، قطر،، ص 128.
 - ³⁰ ابن قيم الجوزية ، المرجع السابق، ص 178.
 - 31 عبد الله قادري الأهدل، 20 دور المسجد في التربية، بحث منشور على الانترنت ص 31
 - ³² الخولى ، الأسرة و الحياة العائلية ، المرجع السابق ، ص 438 .
 - ³³- فوزية العطية، <u>المرأة و التغيّر الاجتماعي في الوطن العربي</u> ، بغداد ، المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم ، 1983 ، ص 15.
 - $\frac{34}{2}$ الديوان الوطنى للإحصائيات. $\frac{34}{2}$
- 36 ـ المركز الثّقافي لحقوق الأنسان، حقوق الطفل و تطور الاتفاقيات، 27 ـ اوت-2007 http://cchr.maktoobblog.com اتفاقيات حقوق الطفل /
 - ³⁷ ابر اهيم بيومي مرعي ، ملاك احمد الرشيدي ، الخدمة الاجتماعية و رعاية الاسرة و الطفولة ، القاهرة ، المكتب الجامعي الحديث ،
 - . 123 -- 117 ص ص 1982
 - 38 حليم بركات ، المجتمع العربي المعاصر، بحث استطلاعي اجتماعي، مركز در اسات الوحدة العربية، ط7، بيروت لبنان، 2001، ص